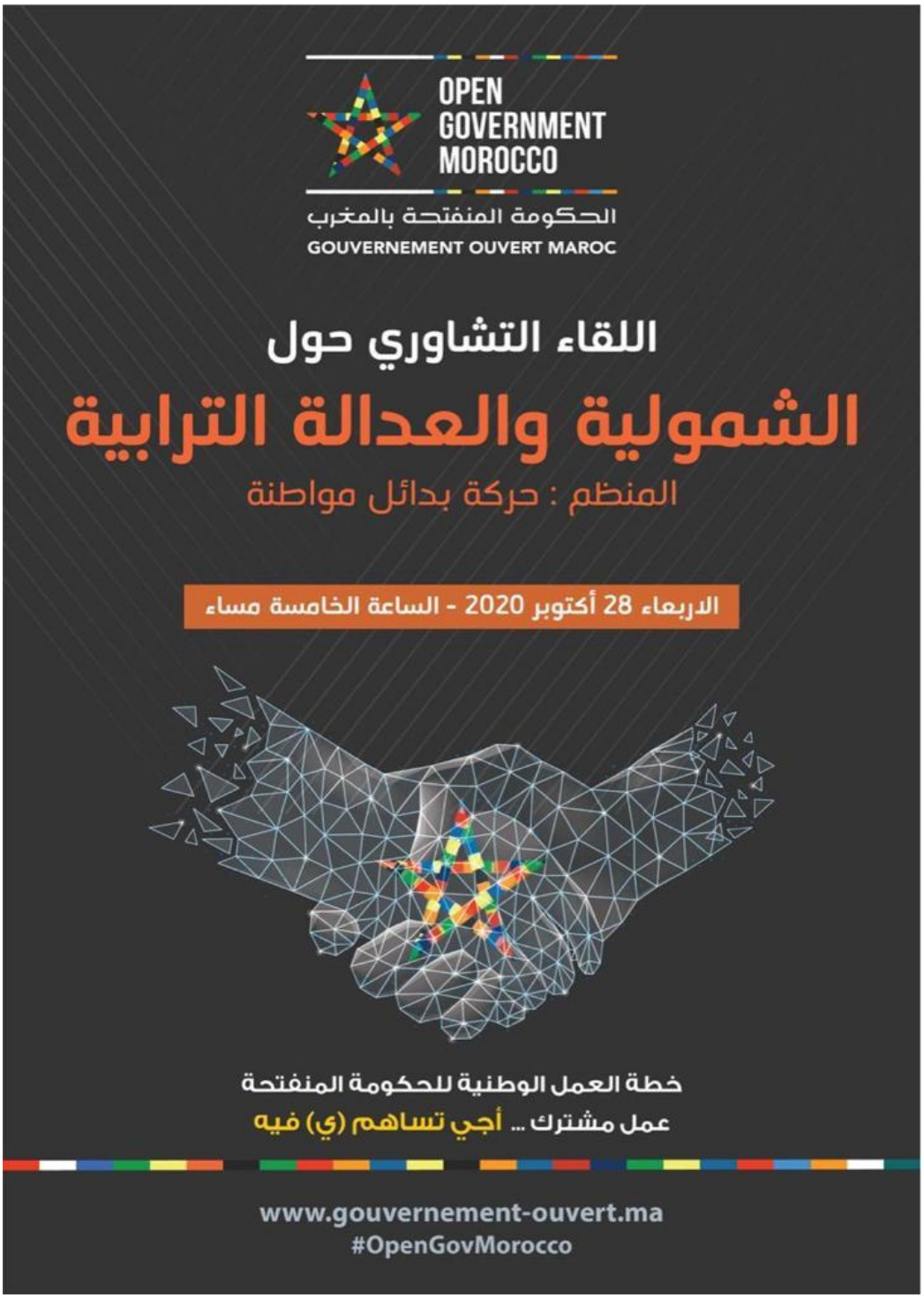

تقرير اللقاء

نونبر 2020

موضوع اللقاء

الشمولية والعدالة الترابية

المنظم

جمعية حركة بدائل مواطنة

التاريخ

28 أكتوبر 2020 على الساعة الخامسة بعد الزوال

المتدخلون

- السيد أحمد الدحماني رئيس جمعية حركة بدائل مواطنة
- السيدة وئام المستمد ممثلة قطاع إصلاح الإدارة
- السيدة حليمة غياث ممثلة الوزارة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان
- السيد حسن العوادي ممثل المديرية العامة للجماعات الترابية
- السيد محمد بومليك فاعل مدني وخبير في التنمية الاجتماعية
- السيد عبد اللطيف قاسم فاعل مدني وناشط حقوقي
- السيد محمد النايح منسق برامج حركة **بدائل مواطنة**

المشاركون

- عدد المسجلين عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة: 479
- عدد المشاركين عبر الفايسبوك: أكثر من 2800 مشاهدة إلى حدود يوم 11 نونبر 2020.
- عدد المشاركين عبر تطبيق Zoom: 55

التحديات / الإشكاليات المطروحة

- ضعف قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال الديموقراطية التشاركية لتكون فاعلة في مجالها الترابي
- تعقد اليات العرائض والملتمسات مما يصعب من امكانية تملكها من قبل الجمعيات والمواطنين حتى تساهم في تعزيز المشاركة المواطنة
- ضعف الانخراط في تنزيل الالتزامات الحقوقية للدولة المغربية مما لا يحد من الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية وتعزيز الادماج والمشاركة
- عدم القيام بتخطيط مبني على النتائج وموجه للنوع ويهدف الى تقليص الفوارق المجالية

- غياب بنوك معطيات ومعلومات محينة خاصة بأوضاع الفقر والهشاشة والتفاوتات المجالية
- سياسات عمومية ترابية فوقية لا تساعد على انخراط المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في تتبع تنفيذها وتقييمها
- الوضع الحالي للديموقراطية التشاركية لا يساعد على انخراط النسيج المجتمعي (جمعيات ومواطنين ومواطنات) في عملية التخطيط الترابي
- عدم وضوح الافاق المستقبلية للمشاركة المواطنة من اجل تحقيق أمثل لمبادئ الادماج والمساواة العدالة المجالية

استطلاع الرأي

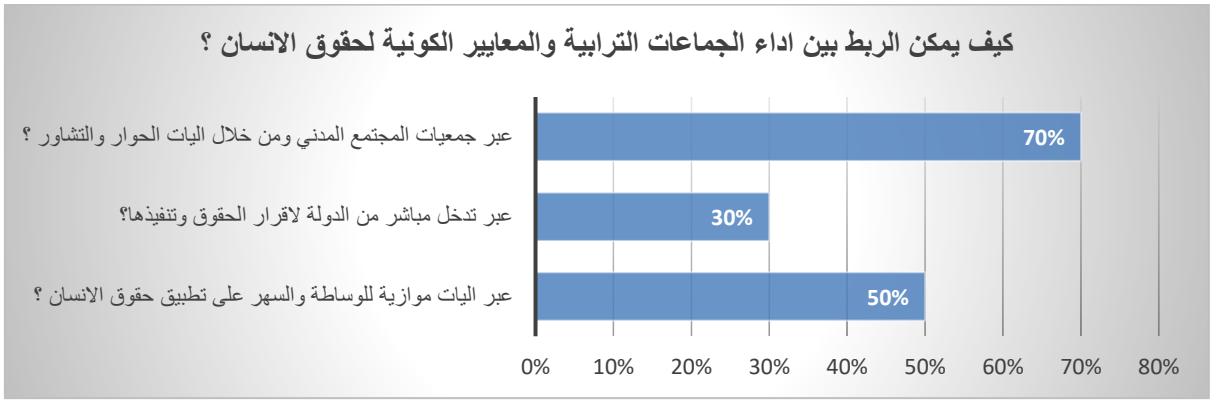

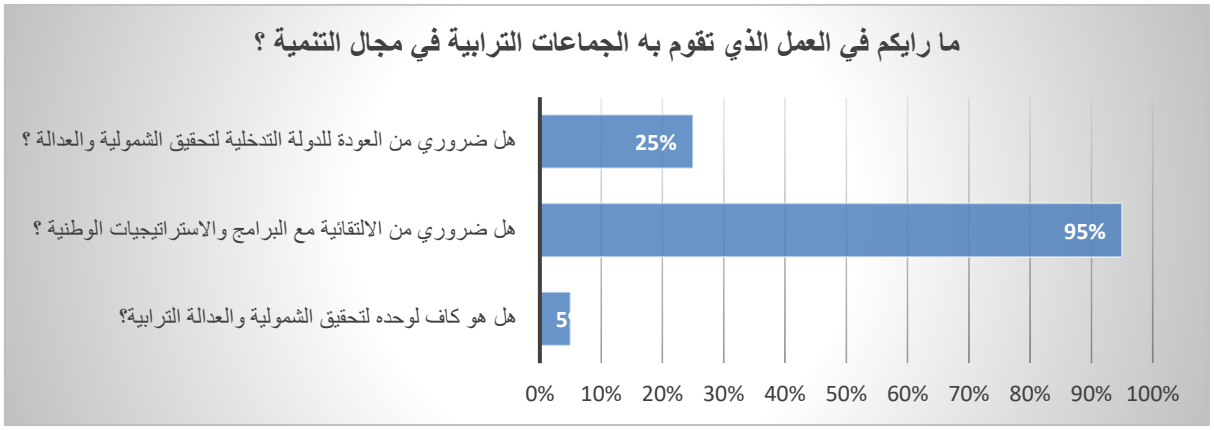

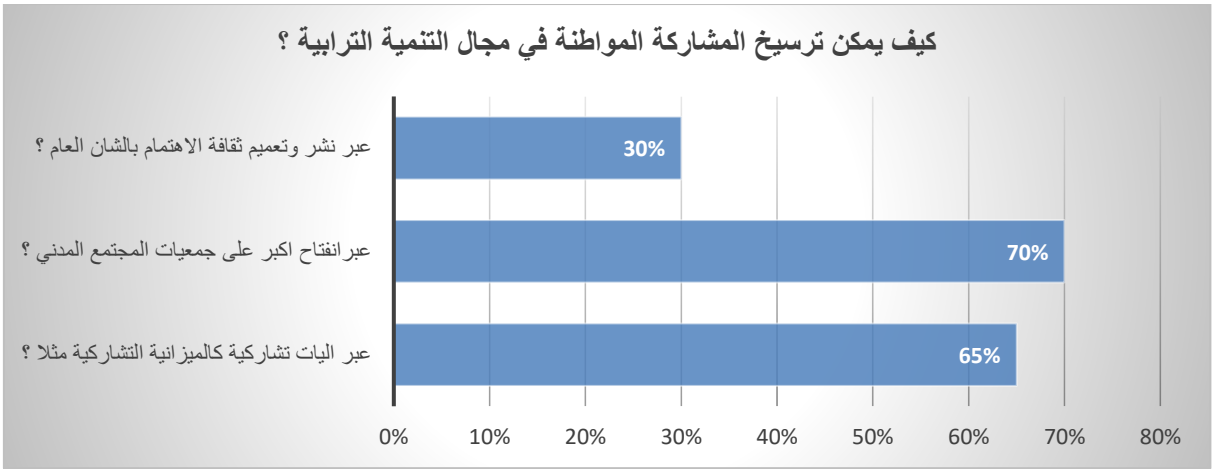

الحلول المقترحة

- تبسيط الشروط المتعلقة بتقديم العريضة خصوصا التسجيل في اللوائح الانتخابية
- صياغة مرسوم خاص بهيات التشاور والحوار يحدد كيفيات تأسيسها
- تعزيز الديموقراطية التشاركية عبر القيام باستفتاءات محلية في قضايا ومواضيع تهم الساكنة
- احداث لجن موضوعاتية موازية لهيئات التشاور والحوار لتعزيز المشاركة المواطنة
- استحضار البعد الحقوقي في مخططات التنمية الترابية وبرامج العمل المحلية خصوصا وانها معنية بالجواب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اخراج قانون التشاور العمومي بشكل مستعجل
- مراعاة الديمومة في برامج تقوية القدرات التي يقوم بها القطاع المكلف بالعلاقات مع المجتمع المدني وايضا الاخذ بعين الاعتبار التوزيع المجالي للمستفيدين من هذه البرامج
- تأمين المشاركة المواطنة في مجالاتها الترابية لتعزيز الحكامة الترابية
- مساهمة القطاع الخاص في تحمل مسؤوليته الاجتماعية امام المواطنات والمواطنين وايضا في المجال الترابي
- ضرورة عدالة ضريبية وفك العزلة على المناطق خاصة منها الجبلية
- ضرورة التعامل مع النسيج الجمعوي كشريك استراتيجي وتبسيط المساطر الخاصة بالمشاركة المواطنة
- تقوية الموارد البشرية على اعتبار ان اغلبية الاطر والكفاءات هي ممركزة فبالتالي ضرورة اعادة الانتشار في هذا الإطار
- تكثيف الخدمات الرقمية
- الاجتهاد في صياغة القوانين التنظيمية حتى تكون ميسرة للمشاركة المواطنة
- ضرورة مواكبة الجماعات الترابية من طرف الوزارة المعنية لتقوية قدرات الاطر الادارية لتساهم في الابتكار
- تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال الذكاء الترابي

- وضع استراتيجيات تستجيب للعدالة المجالية
- دراسة سبل اشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن العمومي الى جانب القطاعات الوزارية على المستوى الترابي

الأولويات المقترحة

عنوان الاقتراح	التحديات / الإشكاليات المطروحة	الحل المقترح	النتائج المنتظرة
مرسوم تطبيقي خاص بهيات التشاور والحوار	عرفت هيئات التشاور والحوار اختلالا في عملية التاسيس والتدبير خلال المرحلة الراهنة مما جعلها مشلولة وعاجزة عن القيام بادوارها	صياغة مرسوم خاص بهيات التشاور والحوار يحدد كيفيات تاسيسها وتدبيرها	تعزيز عملية الحوار والتشاور بين الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين المدنيين مما يعزز من فاعلية الديموقراطية التشاركية وفعالية المشاركة المواطنة
اصدار قانون التشاور العمومي	عرفت المشاركة المواطنة خلال هذه المرحلة مجموعة من الاختلالات نتيجة غياب قانون يؤطر كيفيات التشاور العمومي	خروج قانون التشاور العمومي بشكل مستعجل ومستجيب لمبادئ الديموقراطية التشاركية كما هو منصوص عليها دستوريا	تشاور عمومي واضح وشفاف وفعال
ديمومة برامج تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني	انقطاع برامج تقوية القدرات وعدم استمرارها وعدم توزيعها وانتشارها لتشمل أكبر عدد ممكن من الجمعيات يؤدي الى ضعف الانخراط وضعف التمكين	جعل برامج تقوية القدرات اكثر ديمومة واكثر استجابة لاحتياجات الجمعيات وايضا مراعية للانتشار المجالي والجغرافي	جمعيات متمكنة قادرة على الانخراط في تتبع الشأن العام وتقييم السياسات العمومية الترابية
المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	اختلالات مجالية وفوارق اجتماعية نتيجة عدم تحمل القطاع الخاص لمسؤولياته الاجتماعية	قطاع خاص مواطن متحمل لمسؤولياته الاجتماعية	اختلالات مجالية محدودة وفوارق اجتماعية اقل حدة

مواكبة الجماعات الترابية	جماعات ترابية هشة وغير قادرة على المساهمة في التنمية	ضرورة اعتماد استراتيجيات لدعم ومواكبة الجماعات الترابية وتزويدها بالمقاربات الجديدة في التسيير والتدبير .	جماعات ترابية مبدعة وتعتمد الذكاء الترابي قادرة على الرفع من منسوب التنمية بترابها
المجتمع المدني شريك استراتيجي	تكريس نظرة دونية والتعامل بنوع من الحساسية مع جمعيات المجتمع المدني	تكريس الديموقراطية التشاركية في جميع مراحل السياسات العمومية وفي مسلسل التنمية الترابية	شراكة حقيقية قادرة على تحقيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص